ذات التأثير الأهم في سياسات م.ت.ف. وذلك يعود، من جهة، الى حجم هذه المجموعة وتمتعها بفرصة التعبير، فلسطينياً، واحتوائها على قيادات اجتماعية تقليدية، ومن جهة أخرى الى حقيقة ان أي حل سلمي سوف يدور حول تلك المنطقة، وخصوصاً أنها تمثل نقطة التقاء وتضارب فلسطين واسرائيل والاردن في آن.

يكرس ميشال جزءاً هاماً من هذا الفصل لشرح خلفيات النخبة في المجتمع العربي في الضفة الغربية ـ وهو الموضوع الذي تناوله في كتابه السابق. وهو يفعل ذلك، لأن احدى مقولات كتابه الحالي تتمثل في الصراع الضمني بين م.ت.ف. وقادة الضفة المحليين حول النفوذ وحول صنع القرار وصوغ السياسة. ويلاحظ المؤلف الازدواجية السياسية للنخبة القديمة، حيث وفّقت بين تكيفها والسلطة الاردنية وبين اقتناعها بضرورة العمل العربي المشترك لانقاذ فلسطين. وقد برز سلوك شبيه، الى حد ما، في أعقاب حرب ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٤ أو ١٩٧٦، اذ تأقلمت نخبة الضفة مع واقع الاحتلال، الى حين بدء م.ت.ف. بتركيز اهتمامها على المنطقة، بعد ١٩٧٤، وفوز مؤيدي المنظمة في الانتخابات البلدية العام ١٩٧٦.

لجأت التنظيمات الفدائية، في مقابل حالة الشتات وتمايز النظرات، الى تحقيق التوازن بين متطلبات الانتماء العربي القومي وبين المطامح والتطلعات الخاصة الفلسطينية. وجاءت نظرة كل تنظيم الى قضايا الساعة والى مسألة الربط بالضفة الغربية (خاصة) في ذلك السياق، فأثر على خطابه السياسي واختياره للاساليب المناسبة. ويقسم ميشال التنظيمات بين «فتح» والجبهة الديمقراطية اللتين تمثلان ـ في نظره ـ مقاربة الاستقلال الذاتي، وبين الجبهة الشعبية التي تمثل مقاربة الثورة العربية، وبين التنظيمات المرتبطة بسوريا والعراق. وعلى الرغم من صحة الاعتراض على تقسيماته، من باب عدم كفاية شرحه لتطور أوضاع الجبهة الشعبية وعدم تمييزه فيما بين الصاعقة وجبهة التحرير العربية والقيادة العامة وجبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير الفلسطينية، فإن العبرة الجوهرية تبقى سليمة، ألا وهي ان صلب العمل الفلسطيني، منذ الستينات، في ما يتعلق بـ «فتح» خاصة، ومنذ منتصف السبعينات، في ما يتعلق بعدد متزايد من التنظيمات الاخرى، تمثل في خلق هامش لوجود ومناورة الاطار الفلسطيني القطري المتميز على الرغم من أية تأكيدات عروبية. ولعله صحيح القول ان من بقي على قناعته بضرورة الربط العضوي بالمحيط العربي عانى من الاضمحلال طالما أنه لم يخلق المشروع البديل، سياسياً وتنظيمياً وعسكرياً. وهذه، فعلاً، هي سيرة الحركة الفلسطينية منذ العام ١٩٧٤، أي ان تتحرر من القيود العربية مستعينة بالشرعية العربية، وأن تعزز الاستقلالية والخصوصية الفلسطينية دون أن تفقد الدعم ومبرر الوجود، عربياً، بينما تراوح العرب بين رغبة التملص من المسؤولية الملقاة على كتفي م.ت.ف. وبين الرغبة في السيطرة عليها. وقد تمثل هذا التوتر الدائم محركاً أساسياً للسياسة الفلسطينية، والعربية، منذ ذلك الوقت. واختتم ميشال الفصل بوصف لتحول الاصطلاح السياسي الفلسطيني بعد العام ١٩٧٤، حيث تمحور ذلك حول جعل القبول بالتسوية السياسية أمراً مقبولاً، لأنه يتماشى مع العرف والهدف الفلسطينيين ولا يتعارض معهما. فالصراع الداخلي دار حول هذه العملية، وقد نجحت م.ت.ف. في إرساء قواعد التغيير، مع أنها لم ترَ أملاً كبيراً في الحصول على تنازلات اسرائيلية ملموسة تستحق تحمّل الانشقاق من أجلها.

تواصلت عناصر التحليل هذه في الفصل الثالث «الدبلوماسية المكبَّلة»، فأكد المؤلف ان استعداد م.ت.ف. لاقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة أظهر مرونتها وزاد من الاعتراف الدولي بها وبقضيتها. غير أنه يضيف ان المرونة الدبلوماسية الفلسطينية بقيت ملتزمة بالاهداف القصوى، فلم تطرح م.ت.ف. الدولة المصغرة سوى كخطوة مرحلية على طريق تحقيق الحلم الاكبر. والاهم من ذلك، هو ان المتحدثين الفلسطينيين لم يتخلوا عن ذلك الهدف النهائي؛ بل وأكدوا استحالة الاعتراف باسرائيل، أو الاقرار بحقها في الوجود، حتى خلال، أو بعد، أي حل سلمي يؤدي الى قيام دولة فلسطينية جزئية. وهذه هي، حقيقة، قضية جوهرية تشكل عائقاً ربما يكون حاسماً ازاء اقتناع بعض الاسرائيليين بالتفاوض مع م.ت.ف. وازاء تبدل الموقف الفلسطيني، نهاية، نحو الاقرار والاعتراف، ضمن صفقة شاملة. لكن ما يفوت الاسرائيليين هو ان أي فلسطيني لا يقدر على ان يقدم، ولن يرضى أن يقدّم، أكثر مما تعرضه م.ت.ف. والخلل، أو التردد، ليس من خصوصية م.ت.ف. أو نتيجة لعقليتها، ولن يزول بزوالها. كما يفوت الاسرائيليين، والمؤلف ايضاً، ان الاصرار «قبل التفاوض» على عدم التفريط